قانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٠٠

بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمبلغ ٣٤٧٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وسبعة وأربعون مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠ /٢٠٠١ بمبلغ ١٩٧١٨٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وتسعون مليوناً ومائة وأربعة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالآتي :

- أجور بمبلغ ٣٢٦٨٤٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦٤٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠ /٢٠٠١ بمبلغ ٢٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية وثمانون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمبلغ ٩٠٨١٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعون مليوناً وثمانمائة وستة عشر ألف جنيه) منه مبلغ ٥٢٦٧٣٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المـادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمبلغ ٥٩٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقـدره تسعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٣٣٠٠٠٠٠ جنيه .

(المـادة السادسة)

قدرت الإيـرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ بمبلغ ٥٩٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقـدره تسعة وخمسون مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه) موزعة كالآتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبـلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المـادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لايتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المـادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة التاسعة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى أو غيره من البنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المـادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيه سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
للسنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١

بيـــان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٩/٢٠٠٠	بيـــان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٩/٢٠٠٠
الاستخدامات الجارية :	جنيـه	جنيـه	**الإيرادات الجارية و التحويلات الجارية :**	جنيـه	جنيـه
الأجـور	٣٢٦٨٤٠٠٠	٣١٦٠٠٠٠	إيرادات النشاط الجارى	٢٨٠٦٠٠٠٠	٢٨٠٥٣١٠٠٠
النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٦٤٥٠٠٠٠	١٧٠٣٣١٠٠٠	إيرادات أخرى	٧٤٠٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	١٩٧١٨٤٠٠٠	٢٠١٩٣١٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٩٣١٠٠٠
فائض العمليات الجارية :					
ضرائب داخلية	٣٨١٤٣٠٠٠	٣٦١٢٠٠٠٠			
فائض موزع (فائض حكومة)	٥٢٦٧٣٠٠٠	٤٩٨٨٠٠٠٠			
جملة الفائض	٩٠٨١٦٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠٠			
جملة الموازنة الجارية	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٩٣١٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٩٣١٠٠٠
الاستخدامات الراسمالية :			**الإيرادات الراسمالية :**		
استخدامات استثمارية	٦٠٠٠٠٠٠	٨٧٥٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	٥٨٥٠٠٠٠٠	٦٣٧٣٨٠٠٠
تحويلات رأسمالية	٥٣٣٠٠٠٠	٥٨٥٠١٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض من بنك الاستثمار القومى)		٣٥١٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٥٩٣٠٠٠٠٠	٦٧٢٥١٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٥٩٣٠٠٠٠٠	٦٧٢٥١٠٠٠
إجمالى الموازنة	٣٤٧٣٠٠٠٠٠	٣٥٥١٨٢٠٠٠	إجمالى الموازنة	٣٤٧٣٠٠٠٠٠	٣٥٥١٨٢٠٠٠